خبير: سياستنا الاقتصادية متخبطة

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

وصف الخبير الاقتصادي ماجد الصوري السياسة الاقتصادية بأنها متخبطة وغير قادرة على وضع الخطط الكفيلة بتطور الصناعة والزراعة.

وقال الصوري لـ (الوكالة الاخبارية للانباء)امس: إن القطاع التجاري في العراق شهد نمواً كبيراً على حساب الزراعي والصناعي، مشيرا الى تزايد الاستيراد السلعي العشوائي من الخارج.

واضاف الصوري : أن معدل الاستيرادات للسلع من الخارج قد ازداد الى (٦٠) مليار دولار في العام الماضي مع تراجع كبير في الصناعة والزراعة، هذا يدل على ان العراق استهلاكي وليس انتاجيا، نتيجة عدم وجود خطة متكاملة لعملية التنمية الاقتصادية.

وأرجع الصوري أسباب تراجع الوضع الاقتصادي في البلد الى انعدام الخبرة والكفاءة والحلول الارتجالية والترقيعية وغير الجذرية للنهوض .

ودعا الى وضع خطة اقتصادية مستقبلية مستندة على أسس علمية للنهوض بالقطاعات الاقتصادية والاستغناء عن الاستيراد السلعي من الخارج.

ويتوقع بعض الخبراء ارتفاعا في أسعار السلع والمواد الغذائية في الخارج نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية التي تشهدها أميركا واوربا، فضلا عن التجاذبات السياسية والإقليمية.

مشروع استثماري لإنتاج الألبان في صلاح الدين

□ صلاح الدين / وكالات

أعلن رئيس هيئة استثمار صلاح الدين جوهر الفحل عن مشروع استثماري لتربية الأبقار وإنشاء معمل الحليب ومشتقات الألبان كافة.

وقال الفحل بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): إن المشروع منح ارضا ضخمة مساحتها (١٥) الف دونم في منطقة الاسحاقي من محافظة صلاح الدين، واضاف الفحل سينجز هذا المشروع خلال خمس سنوات وعلى مرحلتين، مشيراً الى ان المباشرة بالمشروع سوف تبدأ في منتصف الشهر القادم، من خلال استيراد (١٦) الف بقرة، وزراعة البرسيم والجت كعلف لها.

وأشار الى أن هيئة استثمار صلاح الدين وضعت دراسة موسعة لجذب المستثمرين في مشروع إنشاء مجمع ضخم لتربية الدواجن وبيض المائدة وتم تخصيص الارض اللازمة له وبانتظار إكمال الإجراءات والمعاملات الخاصة بها للمباشرة به.

يذكر أن هيئة استثمار صلاح الدين منحت (٤٢) إجازة استثمارية لجميع القطاعات الاقتصادية في المحافظة.

اللجنة المالية: ١٠٠ ألف درجة وظيفية خلال موازنة ٢٠١٢

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

كشفت عضو اللجنة المالية ماجدة التميمي أمس ان لجنتها قررت زيادة نسبة الدرجات الوظيفية من ٥٩ ألفا الى ١٠٠ الف درجة، مشيرة الى ان "المالية النيابية وافقت على تعديل رواتب المتقاعدين وتضمين ذلك في موازنة هذا العام.

وقالت التميمي لـ(البغدادية نيوز) ان اللجنة المالية قررت رفع نسبة الدرجات الوظيفية من ٥٩ الفا درجة الى ١٠٠ الف درجة وظيفية لهذا العام، لافتةً الى الموافقة المبدئية من قبل وزير المالية رافع العيساوي على هذه الخطوة.

واضافت التميمي: ان وزير الاسكان طالب اللجنة المالية في البرلمان بزيادة المخصصات المالية للوزارة إلى ١٠٠ مليار دينار عراقي مشيراً الى ان العراق يحتاج الى مليونين وخمسمئة الف وحدة سكنية حسب احصائية الامم المتحدة، وزيادة الدرجات الوظيفية المخصصة لوزارته الى ٢١٠٠ درجة وظيفية".

وتابعت التميمي: ان وزارة الهجرة والمهجرين طالبت بتعديلات على الموازنة من خلال زيادة نسبة الدرجات الوظيفية المخصصة لها الى ٧٥٠ درجة وظيفية لان هناك اكثر من (٤٥٠) موظفا في الوزارة بصفة عقد تروم الوزارة تحويلهم على الملاك الدائم وكذلك وجود (٣٠٠) موظف ايضا يعملون في المنظمات التابعة للوزارة".

واشارت التميمي الى ان وزارة الهجرة والمهجرين تحتاج الى ٨٤٠ مليار دينار عراقي لتوزيعه على العائدين من النزوح الداخلي حيث بلغ عدد العوائل (١٢٠) الف عائلة.

بالاضافة الى المهاجرين والمهجرين والنازحين الخارجيين وتوزيع ٤ ملايين دينار لكل عائلة وبلغ عدد العوائل (٣٠) الف عائلة.

اضافة الى ان الوزارة طالبت بزيادة تخصيص الاغاثة الى ٣٠٠ مليار دينار عراقي بدلا من ٢٠٠ مليار. وفي وقت سابق

وقال رئيس اللجنة المالية في مجلس النواب حيدر العبادي : أن موازنة العام ٢٠١٢شهدت تخصيص ٥٨ الف درجة وظيفية توزعت على القطاعات كافة فيما أكد على السعي بزيادة هذا الرقم دون تحميل الموازنة أعباء إضافية. لافتاً الى وجود محاولات لوضع دراسة لزيادة هذه الدرجات للعاطلين عن العمل والخريجين الجدد ونحن ندرس كيفية إمكانية وضع التخصيصات لهذه الزيادة.

واضاف العبادي ان الموازنة كما جاءتنا من وزارة المالية هناك بنود غير موجودة لا توجد فيها زيادة للمتقاعدين مبينا ان اللجنة المالية تبحث كيف يمكننا زيادة رواتب المتقاعدين خصوصا الدرجات الواطئة من المتقاعدين بشكل لا يحمل أعباء إضافية على الموازنة.

من جانبه انتقد عضو اللجنة القانونية في مجلس النواب لطيف مصطفى الموازنة المالية لعام ٢٠١٢ مبينا أنه يحتوي على أخطاء جوهرية.

وقال مصطفى بحسب(الفرات نيوز) إن: الموازنة المالية المقدمة الى البرلمان تضم اخطاء جوهرية مشيراً الى أنها تمتاز بالمركزية الشديدة وهو ما يخالف النظام اللامركزي الذي تقوم عليه البلاد.

وأضاف مصطفى أن تفاصيل الموازنة المالية تحتوي على غبن كبير للمحافظات من حيث الاموال المخصصة لها فيما يخص المشاريع العمرانية والصحية والخدمية".

وتابع مصطفى: إن الخلل الموجود في مشروع قانون الموازنة سيسهم في تأخير إقرارها وذلك للاعتراضات التي ستطرأ عليها من قبل بعض النواب مما سيؤدي الى مناقشات مستفيضة لهذه الموازنة من اجل اصلاح الخلل الموجود حاليا".

وكان مجلس النواب قد اقر يوم السبت الماضي القراءة الثانية لقانون الموازنة التي تأخر اقرارها بسبب عدم اكتمال النصاب في جلسات مجلس النواب لتغيب القائمة العراقية.

واعلنت الحكومة في كانون الاول الماضي ان حجم الموازنة العامة للبلاد للعام ٢٠١٢ بلغت ١١٧ترليون دينار بعد تخفيضها لمرتين على خلفية توصيات من صندوق النقد الدولي.

وكانت الحكومة قد أقرت في اجتماعها الطارئ في الخامس من الشهر الماضي موازنة عام ٢٠١٢ التي تبلغ ١٠٠ مليار دولار (نحو ١١٧ تريليون دينار عراقي) وبعجز يصل إلى ١٣,٥ مليار دولار (نحو ١٧ تريليون دينار).

مزارعون يعبرون عن قلقهم بسبب تأخر هطول الأمطار

□ديالى / وكالات

عبّر مزارعون في ديالى عن قلقهم من تأخر هطول الامطار للموسم الشتوي الحالي، مبينين ان قلة الامطار تؤثر على زراعة الحبوب.

وقال المزارع محمود الجبوري ان قلة الامطار للموسم الشتوي الحالي دفعت بالعديد من المزارعين الى العزوف عن زراعة الحنطة والشعير والمحاصيل الشتوية الاخرى، موضحا ان قلة الامطار اضحت تؤثر ليس فقط على المياه السطحية بل على الجوفية أيضاً. وان احتباس الامطار يؤدي الى ارتفاع في درجة الحرارة وبالتالي يؤثر على نوعية وكمية الانتاج الزراعي.

مزارعون اخرون شكوا شح المياه الذي اثر وبشكل كبيرعلى الزراعة بشكل عام،

وقال المزارع ابو عبد الله ان الحصة المائية في نهر خريسان متقطعة ولا تسد حاجة المزارعين، موضحاً ان الفلاّح يعاني كذلك من كثرة الآفات الزراعية وعدم جدوى حملات المكافحة السنوية التي يتم تنفيذها بالطائرات.

ويذكر المزارع مسلم عبد الرحمن ان تجاوز بعض المزارعين على الجداول والانهار لزراعة مساحات اكبر على حساب الاخرين أثّر سلباً على مياه الشرب أيضاً.

الى ذلك بيّن مدير الموارد المائية في ديالى باسم مجيد ان دائرته وضعت خطة شتوية وفق المخزون المائي لبحيرة حمرين، مطالباً المزارعين بعدم التجاوز على الحصص المائية، لضمان وصول المياه لجميع المزارعين بالتساوي.

من جهته قال مدير زراعة ديالى ان قلة الامطار لهذا الموسم دفعت باللجنة الزراعية الى وضع خطة زراعية اقل بكثير عن العام الماضي، مضيفاً انه تم زراعة ٣٦٤ الف دونم من محصول الحنطة والشعير لهذا الموسم، في حين كانت الخطة للموسم الماضي ٥٢٢ دونم.

البنك المركزي: المتغيرات الإقليمية وراء ارتفاع صرف الدولار

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أكد البنك المركزي امس أن المتغيرات الإقليمية المحيطة بالعراق لعبت دورا في ارتفاع صرف الدولار ومبيعات البنك، محذرا من ان ذلك سينعكس بشكل سلبي على احتياطياته من العملة الصعبة.

ونقلت (السومرية نيوز) عن نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح أن ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي أمام الدينار العراقي في الأسواق المحلية فضلا عن ارتفاع مبيعات البنك المركزي من العملة الصعبة يعود إلى تمويل تجارة دول الجوار من قبل التجار العراقيين، مشيرا إلى أن مبيعات البنك المركزي من العملة الصعبة خلال بداية العام الحالي ٢٠١٢ أصبح أضعف مما كان يتم بيعه خلال العام ٢٠١٠.

وقال صالح: أن المتغيرات الإقليمية المحيطة بالعراق لعبت دورا أيضا في ارتفاع صرف الدولار ومبيعات البنك، مشيرا إلى أن توقف المعاملات البنكية والمصرفية مع بلدين مجاورين للعراق من الشرق والغرب مع دول العالم دفع بالتاجر العراقي لتمويل تجارة هاتين الدولتين بدلا من تمويل التجارة العراقية.

وأضاف صالح أن مبيعات البنك المركزي من العملة الصعبة وصلت إلى ٣٠٠ مليون دولار في المتوسط يوميا، في حين ما كان يتم بيعه في العام ٢٠١٠ كان بحدود ١٥٠ مليون دولار في المتوسط يوميا، مؤكدا أن مبيعات البنك خلال العام الماضي البالغة ١٥٠ مليون دولار كانت تكفي وتغرق أسواق العراق بأكمله من السلع والبضائع.

ويشهد سعر صرف الدولار الأميركي في الأسواق المحلية إزاء الدينار العراقي ارتفاعا ملحوظا يتراوح بين ١٢٢١ ألفا إلى ١٢٢٥ ألف دينار عراقي مقابل الدولار الواحد، فيما كان سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الدينار العراقي خلال العام الماضي ٢٠١١ يبلغ ١١٨٠ ألف دينار مقابل الدولار الواحد.

وأشار صالح إلى أن البنك المركزي يتدخل في السوق للحفاظ على سعر صرف الدينار العراقي، فضلا عن تمويل تجارة القطاع الخاص، موضحا أن ارتفاع مبيعات البنك من العملة الصعبة من شأنها أن تسبب ضغطا على مزاد البنك وعلى احتياطياته من العملة الصعبة التي من شانها أن تتناقص بسبب ذلك.

وأكد صالح أن احتياطيات البنك المركزي من العملة الصعبة لن تكون ذات أهمية في حال استمرار الطلب الكبير من العملة الصعبة، لافتا إلى أن هناك طلبا متزايدا على العملة الصعبة لمصلحة اقتصاديات دول أخرى.

وطالب وزارة التجارة بوضع ضوابط للاستيراد من خلال منح إجازات الاستيراد، إضافة إلى تفعيل قانون التعرفة الكمركية، فضلا عن التنسيق بين السياسات كلها، مستدركا بالقول انه لا يمكن أن يترك البنك المركزي لوحده في مواجهة السوق ومشاكلها.

البصرة: ٣٠ رخصة استثمارية خلال العام الماضي

□ البصرة/ المدى الاقتصادي

اعلنت هيئة استثمار البصرة امس أن عدد المشاريع التي منحت اجازات استثمارية في المحافظة خلال العام الماضي بلغت (٣٠) مشروعا موزعة على قطاعات متنوعة، فيما كشف مدير لجنة العقود الحكومية في ديوان المحافظة عن ادراج (١٣) شركة محلية ضمن القائمة السوداء لحظر التعامل معها في تنفيذ المشاريع مستقبلا.

وقال نائب رئيس هيئة استثمار البصرة حيدر علي فاضل لـ(آكانيوز) إن "هيئة استثمار البصرة منحت خلال عام ٢٠١١ (٣٠) رخصة استثمارية لشركات محلية وأجنبية تجاوزت كلفتها الاجمالية ترليونا ومائة مليون دينار عراقي".

واضاف فاضل : إن المشاريع التي رخصتها الهيئة توزعت على قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والسكن، فضلا عن مشاريع في مجال الطاقة والصحة وإنشاء مرافق تجارية وإعلامية في البصرة".

وتابع فاضل ان اغلب هذه المشاريع هي في طور الانجاز باستثناء مشروعين تم انجازهما بشكل كامل مضيفاً ان الهيئة قامت خلال عام ٢٠١١ بدراسة (١١٨) مشروعاً استثمارياً بكلفة (٦,٥) مليار دولار".

واشار إلى أن هيئة استثمار البصرة تعمل على جذب استثمارات كافية لتحقيق نمو اقتصادي سريع، وتواصل استثمار عناصر القوة التي تتميز بها المحافظة باعتبارها المصدر الأهم للطاقة في البلد وحلقة وصل رئيسية بين الشرق والغرب.

ومن جانبه كشف مدير لجنة العقود الحكومية في ديوان محافظة البصرة عن ادراج (١٣) شركة محلية ضمن القائمة السوداء لحظر التعامل معها في تنفيذ المشاريع مستقبلا.

وقال ولاء عبد الكريم عبيد لـ (آكانيوز): إن محافظة البصرة قامت بادراج (١٣) شركة محلية في القائمة السوداء بسبب اخفاقها في تنفيذ المشاريع المحالة إليها سابقا مضيفا أن اغلب هذه الشركات لم تؤد الاعمال الموكله اليها وفق الضوابط المتفق عليها، وهو ما اتضح من خلال التجارب السابقة مع هذه الشركات.

وذكر مدير لجنة العقود الحكومية أن وضع هذه الشركات في القائمة السوداء سيحرمها من امكانية التعامل في مجال احالة وتنفيذ المشاريع مع المؤسسات الحكومية في محافظة البصرة مشيرا إلى أن هذا القرار الذي ضم شركات تجارية متنوعة في تخصصها، صدر عن محافظة البصرة ولم يأت من وزارة التخطيط.

ولفت إلى أن عدد الشركات التي تتعامل معها لجنة العقود الحكومية في محافظة البصرة خلال المرحلة الحالية يبلغ قرابة (٥٠٠) شركة محلية وعربية وأجنبية".

من جانبه قال محافظ البصرة خلف عبد الصمد لـ(آكانيوز): ان الحكومة المحلية في البصرة ستعمل على سحب كل المشاريع التي تلكأت بعض الشركات في انجاز اعمالها، وسنحاسب تلك الشركات بالطرق القانونية كونهم يهدرون بهذه الطريقة المال العام ويؤثرون على المجتمع البصري".

وذكر ان خطة عام ٢٠١٢ تؤكد على ضرورة انجاز المشاريع بوقت سريع ووفق المواصفات العالمية، ولن يتم السماح بإهدار الوقت دون تحقيق نتائج حقيقية على ارض الواقع.

وقالت وزارة التخطيط في وقت سابق أن (٥٠٠) شركة مقاولات وضعت ضمن القائمة السوداء بسبب اخفاقها في انجاز المشاريع في بغداد وبقية المحافظات، وذكرت أن وضع شركة أجنبية أو محلية ضمن القائمة السوداء من قبل الوزارة يعتمد على توصية ترفعها المؤسسات الحكومية وليس على اساس اجراءات تعتمدها الوزارة.